



الجريدة الرسمية

الملك الحسين بن عبد الله

٥٤٣

المنشور في ١٩ كانون الأول ١٩٣٦

عمان : السبت في ٥ شوال ١٣٥٥

صفحة

القوانين والأنظمة

٤٣١-٤٣٠	قانون صيانة اسلاك البرق والماتف لسنة ١٩٣٦
٤٣١	قانون معدل للادة (٢٥٩) من قانون الجزاء الثاني
٤٣٢	القانون الخاص المحقق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية
٤٤٠-٤٣٣	قانون نقل الركاب والبضائع في الجولسة ١٩٣٦
٤٤٣-٤٤٠	قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦
٤٤٤	نظام معدل لنظام ادارة اموال الايتام لسنة ١٩٣٦
٤٤٥-٤٤٤	نظام معدل لنظام المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦
٤٤٥	نظام الاشراف على الحراج والغابات المحصومة
٤٤٧-٤٤٦	مقررات الديوان الخاص لتفسير القوانين

مقررات المجلس التنفيذي

٤٤٨	مقررات المجلس التنفيذي
٤٤٨	مقررات المجلس التنفيذي
٤٤٩	مقررات المجلس التنفيذي

المواعظ

٤٥٧-٤٤٩	المواعظ
---------	---------

الاعلانات

٤٥٢	الاعلانات
٤٥٢	الاعلانات

جدول باسما المتجندين بالجندية الاردنية

٤٥٢	جدول باسما المتجندين بالجندية الاردنية
-----	--

تصحيح اخطاء مطبعية

٤٥٣	تصحيح اخطاء مطبعية
-----	--------------------

تقارير الصحة الاسبوعية

هكذا من الأصل

القوانين والانظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-١١-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الآتي برأمر باصداره :

قانون

(صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦)

المادة

- ١- يسمى هذا القانون (قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- تعني عبارة (اسلاك البرق والهاتف) جميع اسلاك البرق والهاتف الممتدة ضمن اراضي شرق الاردن وتشمل الاعمدة وجميع الادوات الاخرى المستعملة لحل اسلاك البرق والهاتف وربطها .
- ٣- اذا وقع اعتداء على اسلاك البرق والهاتف بقطعها او كسرها او تخريبها او سرقتها او الخافق الضرر بها بأي شكل كان فيعتبر شيوخ العشيرة او مختارو القرى الاقربون موقفا الى اسلاك البرق والهاتف او المجاورون لما مسؤولين عن اخبار المتصرف او قائم المقام فورا عن وقوع ذلك الاعتداء .
- ٤- حالما يصل الاخبار المذكور الى المتصرف او قائم المقام يترتب عليه او على اي شخص مفوض من قبله ان يشخص الى المكان الذي وقع فيه الاعتداء . وان يجري التحقيق لمعرفة الفاعل .
- ٥- اذا عرف الفاعل نتيجة التحقيق الذي يجريه المتصرف او قائم المقام او اي شخص مفوض من قبله فيعاقب المعتدي بمقتضى احكام المواد (١٣٤، ١٣٥، ١٣٦) من قانون الجزاء .
- ٦- اذا لم يتمكن المتصرف او قائم المقام او اي شخص مفوض من قبله من معرفة الفاعل نتيجة التحقيق الذي يجريه فيرفع تقريرا بالواقع متضمنا تنسيباته الى المجلس الاداري الذي يجوز له ان يعتبر سكان القرية او العشيرة الواقعة في اراضيها اسلاك البرق والهاتف الممتدى عليها او افراد العشيرة النازلة على بعد معقول من موقع تلك الاسلاك مسؤولين عن الاعتداء . وان يقرر فرض غرامة مشتركة عليهم لا تزيد على (٥٠) ل.ف والزامهم بدفع نفقات اصلاح تلك الاسلاك او استبدالها على ان لا ينفذ قرار الغرامة الا بعد تصديق المجلس التنفيذي الذي يحق له في الوقت نفسه ان ياتي بقرار المجلس الاداري او ان يبدله بحسب ما يراه مناسباً .
- ٧- اذا فرضت غرامة مشتركة على سكان قرية او افراد عشيرة بمقتضى احكام المادة السابقة من هذا

هكذا من الأصيل

القانون فيعتبر جميع الذكور من سكان تلك القرية أو أفراد تلك العشيرة الذين لا تقل أعمارهم عن ثمان عشرة سنة مسؤولين عن دفع الفرامة بالتضامن والتكافل وتحصل منهم وفق أحكام قانون جباية الضرائب .

٨ - يلغى قانون صيانة الاسلاك الهوائية الصادر بتاريخ ٢٤ آذار سنة ١٩٢٥ والنشور في العدد (١١٢) المؤرخ ١ أيلول ١٩٢٥ من الجريدة الرسمية مع جميع تعديلاته .
في ٧ رمضان ١٣٥٥ الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩-١١-١٩٣٦
نصادق على القانون الآتي وأمر بإصداره :

قانون

(معدل للمادة ٢٥٩ من قانون الجزاء العثماني)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (القانون المعدل للمادة ٢٥٩ من قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - (١) من الحق باختياره ضرراً بمال غيره المتقول يعاقب بناء على شكوى المتضرر بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بفرامة لا تزيد على خمسين جنيناً فلسطينياً أو بكنتا العقوبتين ويضمن قيمة ما اتلفه وإذا تنازل المتضرر عن دعواه تسقط دعوى الحق العام .

(٢) من تسبب في هلاك حيوانات غيره أو ماشيته أو في جرحها وذلك بجرحها على الركن أو بتحميلها فوق المعتاد أو بافلات حيوان ضار أو مفترس عليها أو برميها بالحجارة أو غيرها من المواد الصلبة أو بوقوعها في حفرة حفرها يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع واحد أو بفرامة من (٢٥٠) ملا إلى جنين فلسطيني أو بكنتا العقوبتين ويضمن قيمة ما اتلفه .

المادة الثالثة - يتطاع العمل في شرق الاردن بأحكام المادة (٢٥٩) من قانون الجزاء العثماني

في ٧ رمضان ١٣٥٥ الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

هكذا من الأهل

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-١١-١٩٣٦

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

القانون

(الخاص الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية)

- ١ - يسمي هذا القانون (القانون الخاص الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية) ويعدل به
بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - اجيز اتفاق (١٧٤٥٦) جنبها على الاغراض المبينة في الجدول الآتي :

(الجدول)

ل ف	الفصل	المادة	جهة التخصيص
٦٠٠	٤	١	التقاعد
١٦٠٠		٢	التعويضات
١٠٠	١/١٥	٤	امحارات
٨٥٠٠	٢٣	٩	اعادة انشاء طريق الساط - جسر النبي
٢٠٠	٢٤	٤	مشترى قطمان ماعز لخافز البادية
٦١٣١	٢٨	٣	(ما اصاب حكومة شرق الاردن من اكلاف الخط البرقي الممتد من فلسطين الى العراق)
٣٢٥	٣٠	٧	تأسيس حقول للتجارب الزراعية في جوار عمان

المجموع ١٧٤٥٦

- ٣ - تؤمن للبالغ المذكورة في المادة السابقة من الوفر العام ومن الاعانات الواردة من الخزينة البريطانية
خلال سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية .
- ٤ - القيت القوانين الخاصة الموقفة للملحقة بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية وهي التي صدرت
تحت الارقام ١-٦

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

هكذا من الاصل

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-١١-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره :

قانون

(نقل الركاب والبضائع في الجو لسنة ١٩٣٦)

١ - يسمى هذا القانون (قانون نقل الركاب والبضائع في الجو لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - نقل الركاب او البضائع في الجو سواء اكان في شرق الاردن فقط او في شرق الاردن كجزء من النقل الجوي الدولي يتبع الشروط والقيود المدرجة فيما يلي :

(الفصل ١ - تذاكر الركاب)

٣ - (١) يجب على الناقل ان يعطي الراكب تذكرة سفر تتضمن التفاصيل التالية :
أ- مكان وتاريخ صدورهما .

ب- مكان الخروج والوصول .

ج - اما كن الوقوف المتفق عليها على انه يحق للناقل ان يحتفظ بحق تغيير اما كن الوقوف عند الحاجة على ان لا يؤثر هذا التغيير في حرمان النقل من اية صفة دولية قد يكون حائزا عليها .

د - اسم ومنوان الناقل او الناقلين .

هـ - بياننا يفيد ان النقل تابع لاحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بمقتضى هذا القانون .

(٢) ان عدم وجود التذكرة او وجود مخالفة فيها او فقدانها لا يؤثر على وجود عقد النقل او مشروعية ذلك العقد الذي يجب ان يكون خاضعا لاحكام هذا القانون ومع ذلك نأذا قبل الناقل راكبا

بدون ان يعطيه تذكرة فلا يحق للناقل ان يستفيد من احكام هذا القانون التي تستثيه من المسؤولية او تحدد مسؤوليته .

الفصل ٢ - تذاكر الامتعة

٤ - (١) على الناقل ان يعطي تذكرة لنقل الامتعة ما عدا الاشياء الذاتية الصغيرة التي اخذها الراكب على عهده .

هكذا من الأهل

(٢) تنظم تذكرة الامتعة على نسختين احدهما للراكب والاخرى للناقل

(٣) تتضمن تذكرة الامتعة التفصيلات التالية :

أ - مكان وتاريخ مدورها .

ب - مكان الخروج والوصول .

ج - اسم وعنوان الناقل او الناقلين .

د - رقم تذكرة الراكب .

هـ - بيانا يتضمن انه يمكن تسليم الامتعة الى حامل تذكرتها

و - عدد الطرود ووزنها

ز - مقدار القيمة الواردة في البيان الخاص بالنصوص عليه في الفقرة التالية من المادة الثانية

والعشرين .

ح - بيانا يفيد ان النقل تابع للاحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بمتنص هذا القانون .

(٤) ان عدم وجود تذكرة الامتعة او وجود مخالفة فيها او فقدانها لا يؤثر على وجود عقد النقل او على مشروعية ذلك العقد الذي يجب ان يكون خاضعا لاحكام هذا القانون . ومع ذلك فاذا قبل الناقل امتعته بدون ان يعطي الراكب تذكرة امتعة او اذا لم تتضمن تذكرة الامتعة التفصيلات المبينة في الفقرات (د) و (و) و (ح) المذكورة في هذه المادة فلا يحق للناقل ان يستفيد من احكام هذا القانون التي تستثني من المسؤولية او تحددها مسؤوليته .

(الفصل ٣ - وثائق الشحن الجوي)

٥ - (١) يحق لكل ناقل بضاعة ان يطلب من المرسل ان ينظم ويسلم اليه وثيقة تدعى (وثيقة الشحن الجوي) ولكل مرسل ان يطلب من الناقل قبول هذه الوثيقة .

(٢) ان عدم وجود هذه الوثيقة او وجود مخالفة فيها او فقدانها لا يؤثر على وجود عقد النقل او على مشروعية ذلك العقد الذي يجب ان يكون خاضعا لاحكام هذا القانون على ان تراعى في ذلك احكام المادة التاسعة .

(١) تنظم وثيقة الشحن الجوي على ثلاث نسخ اصلية وتسلم مع البضاعة .

(٢) يكتب على النسخة الاولى انها (لناقل) ويوقعها المرسل ويكتب على النسخة الثانية انها (للمرسل اليه) ويوقعها المرسل والناقل وتصحب البضاعة اما النسخة الثالثة فيوقعها الناقل ويسلمها للمرسل بعد قبول البضاعة .

(٣) على الناقل ان يوقع الوثيقة حين قبول البضاعة

(٤) يجوز الاعتراض عن توقيع الناقل بخاتم وان يكون توقيع المرسل مطبوعا او يتناض عنه بخاتم

(٥) اذا اتم الناقل وثيقة الشحن الجوي بناء على طلب المرسل يعتبر انه قام بذلك بالنيابة عن المرسل

الا اذا وجد ما يثبت عكس ذلك .

٧- لتاقل البضائع الحق في ان يطلب من المرسل تنظيم عدة وثائق للشحن الجوي حينما يوجد أكثر من رزمة واحدة .

٨- يجب ان تتضمن وثيقة الشحن الجوي التفاصيل التالية :

أ- مكان وتاريخ تنظيمها .

ب- مكان الخروج والوصول .

ج- لما كن الوقوف المتفق عليها بشرط ان يكون للتاقل الحق في ان يحتفظ بتغيير اما كن الوقوف اذا دعت الحاجة الى ذلك بصورة لا يؤثر هذا التغيير على حرمان النقل من اية صفة دولية قد يكون حائزا عليها .

د- اسم المرسل وعنوانه

هـ- اسم الناقل الاول وعنوانه .

و- اسم المرسل اليه وعنوانه عند اللزوم .

ز- نوع البضاعة .

ح- عدد الطرود وطريقة حزمها وما هو مكتوب عليها من الملامات او الارقام الخاصة .

ط- وزن البضاعة ومقدارها وحجمها او قياسها .

ي- الحالة الظاهرة للبضائع وحزمها .

ك- اجرة النقل اذا كان قد اتفق عليها وتاريخ الدفع ومكانه واسم الشخص المكلف به .

ل- اذا كانت البضاعة مرسلة برسم الدفع عند التسليم فيستوفى ثمن البضاعة واذا اقتضى الحال مقدار النفقات التي صرفت عليها .

م- مقدار القيمة المصرح بها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين .

ن- عدد نسخ وثائق الشحن الجوي .

س- الوثائق المسلمة للناقل لتسحب وثيقة الشحن الجوي .

ع- الوقت المدين لانتهاء النقل وملحوظة موجزة حول الطريقة الواجب اتباعها فيما اذا اتفق على ذلك

ف- بيان يفيد ان النقل تابع للاحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بمقتضى هذا القانون .

٩- اذا قبل الناقل بضاعة بدون اتمام وثيقة الشحن الجوي او اذا كانت وثيقة الشحن الجوي ليس فيها جميع التفاصيل المدرجة في الفقرات من (أ) الى (ط) وفي الفقرة (ف) من المادة الثامنة فلا يحق للناقل ان يستفيد من احكام هذا القانون التي تستثني مسؤوليته او تحددها .

١٠- (١) المرسل مسؤول عن صحة التفاصيل والبيانات المتعلقة بالبضاعة التي يدونها في وثيقة الشحن

هكذا من الأصيل

الجوي .

(٢) المرسل مسؤول عن جميع الضرر الذي يلحق الناقل أو أي شخص آخر بسبب مخافة في تدوين التفصيلات والبيانات المذكورة في وثيقة الشحن الجوي أو بسبب عدم صحتها أو وقوع نقص فيها .

١١- (١) تعتبر وثيقة الشحن الجوي مقدمة بينة على ابرام العقد واستلام البضائع وشروط النقل .
(٢) تعتبر البيانات الواردة في وثيقة الشحن الجوي المتعلقة بوزن البضائع ومقاييسها وحجمها وكذلك البيانات المتعلقة بعدد الطرود مقدمة بينة على هذه المعلومات . أما البيانات المتعلقة بمقدار البضاعة وحجمها وصفها فلا تكون بينة على الناقل إلا بقدر ما تكون قد دقت من قبله بحضور المرسل موثقة بشرح على وثيقة الشحن الجوي أو كانت البيانات تتعلق بصحة البضاعة الظاهرة .

١٢- (١) يحق للمرسل مع مراعاة مسؤوليته بالقيام بالتزاماته بمقتضى عقد النقل أن يتصرف بالبضاعة بسحبها من مطار الخروج أو الوصول أو يوقفها أثناء السفر في مكان نزول الطائرة أو أن يطلب تسليمها في مكان الوصول أو أثناء السفر إلى شخص غير المرسل إليه المذكور في وثيقة الشحن الجوي أو يطلب إعادتها إلى المطار الذي خرجت منه ويجب أن لا يستعمل حق التصرف هذا بصورة تضر الناقل أو المرسلين الآخرين ويدفع النفقات الناشئة عن استعماله الحق المذكور .
(٢) إذا تذر على الناقل أن ينقل طلبات المرسل فيجب عليه أن يعلمه ذلك فوراً .
(٣) إذا اجاب الناقل طلب المرسل أن يتصرف في البضاعة من دون أن يطلب إليه ابراز نسخة وثيقة الشحن الجوي التي أعطيت له فيكون الناقل مسؤولاً عن أي ضرر قد ينشأ عن هذا التسامح إذاً أي شخص يحمل بصورة مشروعة وثيقة الشحن الجوي المذكورة وللناقل الحق سبب استرداد قيمة ذلك الضرر من المرسل .

(٤) يبطل الحق الممنوح للمرسل عند ما يتبدى حق المرسل إليه وفافاً لأحكام المادة ١٣ ومع ذلك فإذا امتنع المرسل إليه أن يقبل وثيقة الشحن الجوي أو البضاعة أو إذا لم يمكن معايرته فيستعيد للمرسل حقه في التصرف .

١٣- (١) مع استثناء الظروف المبينة في المادة السابقة يحق للمرسل إليه أن يطلب من الناقل حين وصول البضاعة إلى مكان الوصول أن يسلم إليه وثيقة الشحن الجوي والبضاعة وذلك بعد دفع المبالغ التي قد تكون مستحقة بمقتضى العقد وبعد أن يكون قد قام بشروط النقل للمبينة سبب وثيقة الشحن الجوي .
(٢) يتوجب على الناقل أن يسلم المرسل إليه حال وصول البضاعة إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك .

هكذا من الأجل

(٣) إذا اعترف الناقل بفقد البضاعة أو إذا لم تصل البضاعة بعد انقضاء سبعة أيام من التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه فيحق للمرسل إليه أن يتخذ بحق الناقل الحقوق المعطاة له بمقتضى عقد النقل .

١٤- المرسل والمرسل إليه أن يستعملا جميع الحقوق المعطاة لهما بمقتضى المادتين ١٢ و ١٣ كل باسمه الخاص سواء أكان يعمل لمصلحته أو لمصلحة شخص ثالث بشرط أن يقوم بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى العقد .

١٥- (١) لا تؤثر المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) على علاقات المرسل أو المرسل إليه مع الآخر أو على علاقة الشخص الثالث المتبادلة فيما بينهم والمكتسبة من الناقل أو من المرسل إليه .
(٢) لا يمكن أن تغير أحكام المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) إلا بنص صريح في وثيقة الشحن الجوي .

١٦- (١) على المرسل أن يقدم للمعلومات وأن يضمن إلى وثيقة الشحن الجوي الوثائق اللازمة لتطبيق الراسم الجركية أو البلدية المتعلقة بالدخول أو المراسم المتعلقة بالبوليس قبل أن يكون من المستطاع تسليم البضاعة للمرسل إليه . والمرسل مسؤول أمام الناقل عن أي ضرر ينشأ عن عدم وجود هذه المعلومات أو الوثائق أو عن عدم كفايتها أو عن أي مخالفة فيها إلا إذا كان هذا الضرر ناشئاً عن خطأ صدر من الناقل أو خدمه أو وكلائه .
(٢) لا يجبر الناقل بآية صورة على التدقيق في صحة هذه المعلومات أو الوثائق أو في كفايتها .

(الفصل ٤ - مسؤولية الناقل)

١٧- الناقل مسؤول عن أي ضرر يحدث في حالة وفاة راكب أو تعطيل عضو من أعضائه أو لحوق أي ضرر جسدي به إذا وقع الحادث الذي سبب هذا الضرر على ظهر السفينة الهوائية أو في أثناء عمليات الصعود إلى السفينة أو النزول منها .

١٨- (١) الناقل مسؤول عن أي ضرر يقع على الأمتعة أو البضاعة المضمونة أو فقدها أو لحوق ضرر بها إذا وقع الحادث الذي سبب هذا الضرر أثناء نقلها في الجو .
(٢) أن النقل الجوي بالمعنى المقصود من الفقرة الأولى ذكرها يشمل المدة التي تكون فيها الأمتعة أو البضاعة في عهدة الناقل سواء أكانت في مطار أو على ظهر سفينة هوائية أو في أي مكان آخر في حالة نزول السفينة الهوائية خارج المطار .
(٣) لا تشمل مدة النقل الجوي أي نقل في البر أو البحر أو النهر خارج المطار وإذا جرى هذا النقل تنفيذاً لمقد النقل الجوي أو بقصد الشحن أو التسليم أو النقل من سفينة إلى أخرى فأي ضرر يحدث يعتبر نتيجة حادث وقع أثناء النقل بالجو إلا إذا ثبت عكس ذلك .

هكذا من الأصل

- ١٩- الناقل مسؤول عن اي ضرر ينشأ عن التأخير الذي يحصل في نقل الركاب او البضاعة او الامتعة بالجو .
- ٢٠- (١) لا يكون الناقل مسؤولاً اذا ثبت انسه هو وخدمه او وكلاؤه قد اتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الضرر او انه تعذر عليه او عليهم اتخاذ هذه الاحتياطات .
(٢) لا يكون الناقل مسؤولاً عن نقل البضاعة والامتعة بالجو اذا ثبت ان الضرر نشأ عن إهمال في قيادة السفينة الموانية او في ادارتها او في الملاحة وانه هو وخدمه او وكلاؤه قد قاموا من جميع الوجوه الاخرى بجميع الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الضرر .
- ٢١- اذا ثبت الناقل ان الضرر ناشئ عن إهمال الشخص المضرر او كان هو المتسبب فيه فيجوز للمحكمة ان تبرى الناقل من المسؤولية كلياً او جزئياً
- ٢٢- (١) ان مسؤولية الناقل عن كل راكب في حالة نقل الركاب محدودة بمبلغ (٨١٢٥) جنياً فلسطينياً ويجوز للناقل والراكب ان يتفقا بمقد خاص على مسؤولية تتجاوز هذا المبلغ .
(٢) ان مسؤولية الناقل في نقل الامتعة والبضاعة المضمونة محدودة بمبلغ سبعة عشر جنياً فلسطينياً عن كل كيلو غرام ما لم يكن قد نظم المرسل حين تسليم الرزمة الى الناقل بياناً خاصاً بالقيمة عند التسليم ودفع مبلغاً اضافياً عند الاقتضاء في هذه الحالة يكون الناقل مكلفاً ان يدفع للمرسل عند التسليم مبلغاً لا يتجاوز القيمة المعينة في البيان الا اذا ثبت ان هذا المبلغ اكثر من القيمة الحقيقية اما فيما يتعلق بالاشياء التي تكون في عهدة الراكب نفسه فمسؤولية الناقل محدودة الى ثلاثمائة وخمسة وعشرين جنياً فلسطينياً عن كل راكب
- ٢٣- اي نص يودي الى رفع المسؤولية عن الناقل او الى تعيين حد ادنى للمسؤولية من الحد المنصوص عليه في هذا القانون يعتبر باطلاً غير ان بطلان هذا النص لا يشل بطلان البند كله فانه يبقى تابعا لاحكام هذا القانون
- ٢٤- (١) في الاحوال التي تشملها المادتان ١٨ و ١٩ لا يمكن اقامة دعوى التعويضات تحت اي فصل كان الا تبعاً للشروط والتقييدات المبينة في هذا القانون .
(٢) في الاحوال التي تشملها المادة ١٧ يعمل ايضا باحكام الفقرة السابقة دون ان يخل ذلك بالمسائل المتعلقة بمن هم الاشخاص الذين لم الحق باقامة الدعوى وبما هي حقوق كل منهم .
- ٢٥- (١) لا يحق للناقل ان يستفيد من احكام هذا القانون التي تستثني مسؤوليته او تحددها فيما اذا وقع الضرر بسبب سوء تصرف مقصود منه او بسبب خطأ منه يعادل سوء التصرف المقصود .
(٢) ينري ايضا حكم الفقرة السابقة اذا وقع الضرر بسبب سوء التصرف حسبما حدد اعلاه من اي خادم او وكيل للناقل يعمل في حدود وظيفته
- ٢٦- (١) يعتبر استلام المرسل اليه الامتعة والبضاعة دون ان يذري احتجاجاً مقدمة بينة على انها سلمت

اليه في حالة جيدة وبمقتضى وثيقة النقل .

(٢) يجب على المرسل اليه حين وقوع ضرر ان يمتنع على الناقل فور اكتشافه الضرر في غضون ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ الاستلام اذا كانت اتمة وسبعة ايام من تاريخ استلامها اذا كانت بضاعة اما في حالة التأخير فيجب ان يقدم الاحتجاج في غضون اربعة عشر يوما على الاكثر من التاريخ الذي توضع فيه الامتعة او البضاعة تحت تصرفه .

(٣) يجب ان يقدم الاحتجاج على وثيقة النقل كتابة او باخطار خطي يرسل على حدة في غضون المدد الآتية ذكرها .

(٤) اذا لم يقدم الاحتجاج في غضون المدد المذكورة آنفا فلا تقبل الدعوى على الناقل الا في حالة ظهور غش من قبله .

٢٧- اذا توفي الشخص المسؤول فتقام دعوى التعويضات وفقا لاحكام هذا القانون على اولئك الذين يثبون تركه قانونا .

٢٨- يبطل حق طلب التعويضات اذا لم تقم الدعوى في غضون سنتين اعتبارا من تاريخ الوصول الى محطة الوصول او اعتبارا من التاريخ الذي كان يجب ان تصل فيه السفينة الموانئ او من التاريخ الذي وقف فيه النقل .

٢٩- (١) اذا كان النقل الواجب اجراءه من عدة ناقلين على التوالي واقفا ضمن التعريف المبين في الفقرة الثالثة من المادة الاولى فيكون كل ناقل يقبل ركابا او اتمة او بضاعة تابعا للاحكام المدرجة في هذا القانون ويعتبر الناقل احد الفرقاء المتعاقدين في عقد النقل بقدر ما نص العقد على ذلك الجزء من النقل الذي جرى تحت اشرافه .

(٢) اذا كان النقل من هذا النوع يستطيع الراكب او وكيله ان يقدم الدعوى على الناقل دون غيره الذي قام بالنقل فوقع اثناء الحادث او التأخير الا في الاحوال التي تعهد فيها الناقل الاول بمقد صريح ان يتحمل مسؤولية السفرة كلها .

(٣) وفي حالة نقل الامتعة او البضاعة يعق المرسل ان يقدم الدعوى على الناقل الاول كما يحق للمرسل اليه الذي له حق الاستلام ان يقدم الدعوى على الناقل الذي قام بالنقل فوقع في غضون التلف او الحسارة او الضرر او التأخير ويكون الناقلون مسؤولين بالتضامن والتكافل تجاه كل من المرسل والمرسل اليه .

(الفصل ٥ = احكام تتعلق بالنقل بوسائط مختلفة)

٣٠- (١) النقل الذي يجري جزء منه في الجو وجزء منه بأية طريقة نقل اجري تسري احكام هذا

هكذا من الأصل

القانون على النقل الجوي فقط على ان يقع النقل المذكور ضمن احكام المادة الاولى .
(٢) ليس في هذا القانون ما يمنع الفرقاء عند النقل بوسائل مختلفة من ادخال شروط في وثيقة النقل الجوي تتعلق بوسائل النقل الاخرى على ان تراعى احكام هذا القانون فيما يتعلق بالنقل الجوي

الفصل ٦ - احكام عمومية واخيرة *

- ٣١- كل فقرة موجودة في العقد وجميع الاتفاقيات الخاصة التي عقدت قبل وقوع الضرر وقصد الفرقاء منها ان يتجاوزوا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون سواء اكان في تعيين القانون الواجب تطبيقه او في تفسير الاحكام المتعلقة بالصلاحية تعتبر ملغاة وباطلة ومع ذلك يسمح من اجل نقل البضائع بوضع فقرات تحكيمية بشرط ان تراعى في وضعها احكام هذا القانون .
- ٣٢- ليس في هذا القانون ما يمنع الناقل من رفض ابرام اي عقد نقل او من وضع قواعد لا تتعارض واحكام هذا القانون .
- ٣٣- لا يسري هذا القانون على النقل الدولي الجوي الذي يجري بصورة تجريبية من قبل اشخاص يتباطون الملاحة الجوية بقصد تأسيس خط ملاحية ثابت ولا يسري على النقل الذي يجري في ظرف فوق المادة خارجاً عن دائرة العمل المادي للناقل في الجو .
- ٣٤- في عرف هذا القانون تعني كلمة (ايام) الايام التي تمر لا ايام العمل وحدها .
في ١١ رمضان ١٣٥٥ الموافق ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦

«عبدالله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

يحيى عبدالله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته للتعقد بتاريخ ١١-١١-١٩٣٦

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

قانون

الجمعيات لسنة ١٩٣٦

- ١- يسمى هذا القانون (قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية

هكذا من الأصل

- ٢- يكون للاسماء والاصطلاحات الواردة في هذا القانون المالي الآتية :
- تشمل كلمة (التصرف) قائم للقائم .
- وتفيد كلمة (الجمعية) اي مجموع مؤلف من عدة اشخاص غرضهم توحيد ابحاثهم او مساهمهم بصورة دائمة وبصورة لا يقصد بها اقتسام الربح وتشمل الاندية ايضا .
- ٣- لا يجوز تأليف جمعية مهما كان نوعها او كانت الغاية من تأليفها الا بترخيص من المجلس التنفيذي وبمقتضى احكام هذا القانون .
- ٤- لا يجوز تأليف جمعيات على مبادئ وأسس غير مشروعة او مخالفة لاحكام القوانين والانظمة او مغايرة للآداب العامة او من شأنها الاخلال بالامن والنظام الطمأنينة العامة او المساس بكيان ووحدة الدولة او تغيير شكل الحكومة القائمة او التفريق بين طبقات الشعب وافراده او بين الشعب والحكومة
- ٥- يشترط في كل من ينتسب الى جمعية او يدخل في عضويتها ان لا يقل سنه عن العشرين سنة وان لا يكون محكوما عليه ببراءة او ساقطا من الحقوق المدنية .
- ٦- يقدم طلب الترخيص بتأليف الجمعية الى التصرف ويجب ان يوقع هذا الطلب الاشخاص المؤسسون الذين ينبغي ان لا يقل عددهم عن خمسة على ان يكونوا من ذوي المكافاة والاستقامة وان لا يقل عمر الواحد منهم عن (٢٥) سنة يبين في الطلب المذكور عنوان الجمعية الذي تأليفها وغايتها والمركز الذي ستكون ادارتها فيه واسماء الاشخاص الذين سيتولون ادارتها وصنعتهم واعمارهم وتقدم مع هذا الطلب نسختان من نظام الجمعية الاساسي .
- ٧- على للتصرف ان يقدم الطلب المذكور مشفوعاً برأيه الى رئيس الوزراء ليعرضه على المجلس التنفيذي .
- ٨- ينظر المجلس التنفيذي في الطلب وله ان يرخص بتأليف الجمعية او ان يرفض الترخيص دون ان يكون مكافئاً ببيان اسباب الرفض ويبلغ قرار المجلس التنفيذي الى التصرف ليبلغه كتابة الى مقدمي الطلب .
- ٩- اذا رخص المجلس التنفيذي بتأليف جمعية فعلى المؤسسين ان يملئوا ذلك الترخيص في احدى الجرائد المحلية خلال اسبوع واحد من تاريخ تسليمهم الترخيص وان يقدموا الى التصرف ثلاث نسخ من عدد الجريدة التي اعلن فيها الترخيص .
- ١٠- يرتب على الجمعية المرخص لها ان تعلم للتصرف بما تنوي اجراءه من تعديل او تبديل في مواد نظامها الاساسي او في اعضاء هيئة او مركز ادارتها واي تعديل او تبديل من هذا القبيل يتبع نفس الاجراءات التي تشترط في تأليف الجمعية . واذا صدر ترخيص بذلك من المجلس التنفيذي فيجب ان يدون التعديل او التبديل المرخص به في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا

هكذا من الأهل

١١- القانون ولا يتبرح حكم تلك التمديلات او التبديلات نافذا الا من تاريخ صدور ترخيص الحكومة بها .
يقترب على كل جمعية مرخصة ان توجد لها في مركز ادارتها هيئة ادارية مؤلفة من شخصين على الاقل . واذا كان للجمعية المذكورة شعب فيجب ان تكون لكل شعبة هيئة ادارية مرتبطة بالهيئة المركزية . يجب على كل هيئة ادارية ان تحتفظ بارية سجلات تسجل في اولها نظام الجمعية الاساسي واسماء اعضاء هيئة الادارة وفي الثاني اسماء جميع اعضاء الجمعية وهويتهم واعمارهم وتاريخ اتساقهم الى الجمعية وفي الثالث مقررات الهيئة الادارية وجميع مراسلاتها وفي الرابع حساب واردات الجمعية ومصروفاتها ونوع تلك الواردات ومقادرها . وعلى الهيئة الادارية ان تقدم هذه السجلات الى المراجع الادارية او العدلية في اي وقت تطلبها .

١٢- يمكن لكل جمعية مرخصة بمقتضى احكام هذا القانون ان تقدم الى المحاكم على ما هو مبين في المادة الثالثة عشرة بصفة مدعي او مدعى عليه ويحق للجمعية كذلك ان تصرف بما يأتي :
أ - الاشتراكات النقدية التي يعطيها الاعضاء على ان لا يتجاوز مقدار ما يعطيه كل عضو اربعا وعشرين ليرة في السنة .
ب - الاموال غير المنقولة اللازمة للقيام بالنفاية المقصودة من تأليف الجمعية بحسب نظامها الاساسي وليس لها ان تصرف بآية اموال غير منقولة لغير ما ذكر .
ج - الهبات والاعانات التي تمنحها الحكومة للجمعية والاعانات الخصوصية التي تعطى للجمعيات الخيرية فقط .

١٣- جميع المراسلات والطلبات التي تقدمها الجمعية فيما يتعلق بشؤونها الى مراجع الحكومة الرسمية او الى المحاكم او الى المجالس والهيئات الرسمية يجب ان تكون بعريضة ملصق عليها الطوايع القانونية وان يوقعها رئيس الجمعية او امين مرها . ويجب ان يذكر في نظام الجمعية الاساسي اسماء الاشخاص المسؤولين عن اجراء المعاملات باسم الجمعية .

١٤- يحق لأي عضو في اية جمعية ان ينفصل عنها في اي وقت شاء . حتى ولو نص نظام الجمعية الاساسي على عكس ذلك غير انه يجب على العضو في مثل هذه الحالة ان يؤدي للجمعية ما قد يكون متربيا في ذمته من الاشتراك وحل اجله .

١٥- يحذر ادخال الاسلحة النارية او الجارحة الى المحل الذي تعقد الجمعية فيه اجتماعاتها غير انه يجوز للنادية التي تؤسس لتعلم الصيد ولتعب السيف ان تحتفظ بما تحتاجه من الاسلحة بحسب ما تصرح به الضابطة المحلية .

١٦- كل جمعية تؤلف بلا رخصة بمقتضى احكام هذا القانون تمنع فوراً من قبل الحكومة المحلية وبمباب

هكذا من الأصل

مؤسسيها واعضاؤه هيئة ادارتها وصاحب المحل الذي عقد فيه اجتماعاتها او مستأجر ذلك المحل او الساكن فيه واي شخص اشترك في تأليف الجمعية او في اجتماعاتها بقرامة من خمس ليرات الى خمس وعشرين ليرة فلسطينية واذا كانت الجمعية قد تأسست لفرض من الاغراض المضرة او الممنوعة بحسب ما هو مبين في المادة ٤ من هذا القانون او في قانون الجزاء يعاقب الاشخاص المذكورون آنفا بالعقوبة الماعينة في قانون الجزاء المذكور اضافة الى العقوبة التي تفرض بموجب هذا القانون .

١٧- كل من يخالف احكام المواد (٤ و ٥ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥) من هذا القانون يعاقب بقرامة من خمس ليرات الى عشر ليرات فلسطينية ومن ابقى خلافا لاحكام هذا القانون اية جمعية منمت بموجب المادة (١٦) او جدد تأليفها او قام بادارتها او انتسب اليها كعضو او اشترك في اجتماعاتها يعاقب بقرامة من عشر ليرات الى خمسين ليرة فلسطينية او بالحبس من شهرين الى سنة واحدة او بكلا العقوبتين وتفرض هذه العقوبة ايضا على اي شخص مكّن اعضاء اية جمعية ممنوعة من استعمال اي محل يخصه .

١٨- يجري التصرف بالاموال التي تخص اية جمعية منمت بحسب ما نص عليه في نظامها الاساسي واذا لم يوجد في النظام الاساسي نص على كيفية التصرف بالاموال الجمعية او اذا كانت الجمعية التي منمت من الجمعيات المؤلفة لفرض من الاغراض المضرة والممنوعة بموجب المادة (٤) من هذا القانون تضبط الحكومة اموال الجمعية وتأخذها لحساب الايرادات العامة .

١٩- يجوز للتصرف او اي موظف مفوض من قبله او المدعي العام ان يدخل مكان اية جمعية وان يفتشها وعلى تلك الجمعية ان تفتح لحولاء الموظفين محال اجتماعها . ويجوز كذلك للتصرف او اي موظف مفوض من قبله ان يحضر اي اجتماع تعقده الجمعية اذا رأى ذلك ضروريا . واذا وجد للتصرف اية مخالفة من الجمعية لاحكام هذا القانون او لاية اجراءات يترتب على الجمعية القيام بها بموجبه فعلى للتصرف ان يقدم تقريرا بذلك الى رئيس الوزراء الذي له بموافقة المجلس التنفيذي ان يأمر بحل الجمعية وبالفاء الترخيص الممنوح لها .

٢٠- جميع الجمعيات والنوادي الموجودة والمؤلفة بموجب احكام قانون الجمعيات الثمالي المؤرخ في ١٣ اغسطس ١٣٢٥ تعتبر منحلة من تاريخ نفاذ هذا القانون ويترتب عليها اذا اريد احادة تأليفها ان تنقدم بطلب الترخيص وفق احكامه .

٢١- يبطل العمل بقانون الجمعيات الثمالي المؤرخ في ٢٩ رجب ١٣٢٧ و ١٣ اغسطس سنة ١٣٢٥ .
في ١٤ رمضان ١٣٥٥ الموافق ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦

«عبدالله»
رئيس الوزراء
ابراهيم

هكذا من الأصيل

ينشر فيما يلي (نظام معدل لنظام ادارة اموال الايتام لسنة ١٩٣٦) الذي اقره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١١-١٩٣٦ واقرن بتصديق صاحب السمو امير البلاد المعظم ايده الله .
١-١٢-١٩٣٦

رئيس الوزراء
ابراهيم

نظام

معدل لنظام ادارة اموال الايتام المؤرخ ١٥ نيسان سنة ١٣٢٢ و ٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٤
وذيله المؤرخ ٢٧ ايلول سنة ١٣٣١ و ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٣٣

- ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام ادارة اموال الايتام لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بدء من شهر
على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يطال العمل في شرق الاردن بالمادتين (٧٧ و ٨٨) من نظام ادارة اموال الايتام العمالي المؤرخ
١٥ نيسان سنة ١٣٢٢ (٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٤) ويتناض عنها بما يأتي :
تؤلف مجالس ادارة اموال الايتام في العاصمة والمقاطعات من القاضي الشرعي رئيساً ومن مدير
الايتام او الشخص القائم باعمال مدير الايتام والمحاسب عضوين .
تكون مجالس ادارة اموال الايتام مسؤولة عن المحافظة على اموال واملاك الايتام وعن الاشراف
على شؤن تربيتهما والاهتمام بها .
- ٣ - تضاف الفقرة الآتية الى آخر المادة الثانية من ذيل نظام ادارة اموال الايتام المؤرخ ٢٧ ايلول
سنة ١٣٣١ و ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٣٣ .
يمن قاضي القضاة في نهاية كل سنة نسبة الاكرامية التي تعطى لكل من رؤساء واعضاء مجالس
ادارة اموال الايتام ضمن الحد المنصوص عليه في هذه المادة ويأذن بمنح تلك الاكراميات .

١٨-١١-١٩٣٦

ينشر فيما يلي (نظام معدل لنظام المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦) الذي اقره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١١-١٩٣٦ واقرن بتصديق صاحب السمو امير البلاد المعظم ايده الله .
١-١٢-١٩٣٦

رئيس الوزراء
ابراهيم

نظام

(معدل لنظام المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦)

- ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦) ويعمل به بدء من شهر

هكذا من الأصيل

على نشره في الجريدة الرسمية .

٢- تعديل المادة (١٣) من نظام المصرف الزراعي المؤرخ ١٢ مايس سنة ١٣٣٣ و ٢٠ رجب سنة ١٣٣٥ كما يأتي :

تجتمع مجالس ادارة المصرف بحسب مقتضيات المصاحبة .
تعطي لكل من رؤساء واعضاء مجالس الادارة اجرة قدرها نصف ليرا فلسطينية عن كل اجتماع يحضرونه واذا لم يحضر احدهم اي اجتماع للمجلس فلا يستحق الاجرة عن ذلك الاجتماع ولا تعطي الاجرة عن أكثر من ثلاثة اجتماعات في الشهر الواحد .

٣- يبطل العمل في شرق الاردن بالمواد (٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠) من نظام المصرف الزراعي المؤرخ ١٢ مايس سنة ١٣٣٣ و ٢٠ رجب سنة ١٣٣٥
١٨-١١-١٩٣٦

نظام

(الاشراف على الحراج والغابات الخصومية)

بناء على ما تشبه مدير الزراعة والحراج من ضرورة وضع الحراج والغابات الخصومية في قضاء جرش تحت اشراف وحماية دائرة الزراعة والحراج .
انا رئيس وزراء حكومة شرق الاردن .
استنادا الى الصلاحية المخولة لي في المادة (٣٨) من قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ أمر بوضع النظام الآتي موضع العمل والتنفيذ :

١- توضع تحت حماية واشراف دائرة الزراعة والحراج جميع الحراج والغابات الخصومية في القرى والمواقع الآتية :

ساكب - ديون - المصطبة - المالوك - موقع المعبره - الكشة - مرصع - صروت - بربين .

٢- يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

ابراهيم

٨-١٢-١٩٣٦

هكذا من الأجل

مقررات الديوان الخاص

لتفسير القوانين

«قرار رقم ٦٥»

اجتمع الديوان الخاص بتاريخ ٢٣-١١-٣٦ ونظر في قرار مجلس ادارة المصرف الزراعي تاريخ ٢٧-٩-٣٦ رقم ٩٢ وفي كتاب مدير المصرف المذكور تاريخ ١٠-١٠-٣٦ رقم ١-٧-٢-٣٥٦٧ ويتلخص ما تضمنه القرار والكتاب في ان ادارة المصرف الزراعي معفاة من الضريبة بحكم قانون اعفاء المصرف الموفا اليه من ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥ عندما تزرع اراضيها او تستغل بالايجار وان هنالك حالة لا تكون فيها هذه الاراضي مزروعة من قبل اي كان ولا مؤجرة لاحد وتلك الحالة خاصة بالاراضي المشجرة التي لا يظهر راجب في استئجارها ولا يقدم احد على زراعتها فتضطر ادارة المصرف الى بيع اثمارها لاشخاص يقطعونها ويأخذونها مقابل ثمن معين وانه ما دام الامر كذلك فلا الشاري ولا المصرف يكون ملزما بدفع ضريبة الاراضي عنها لذلك يرى مجلس ادارة المصرف بالنظر لفقدان النص القانوني الصريح ان توضع هذه القضية تحت نظر الديوان الخاص لدرسها واصدار قرار يفسر حكم القانون المذكور آنفا بالنسبة للاراضي المشجرة المبحوث عنها عندما تباع اثمارها بالصورة المبينة آنفا .

ولدى التدقيق والرجوع الى قانون اعفاء المصرف الزراعي من ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥ ظهر انه وضع لا اعفاء المصرف حين تكون اراضيها معطلة لا تأثية من ورائها فائدة ما اما في حالة بيع الاثمار فان المصرف يكون قد استفاد من اراضي المشجرة وبذلك يصبح سبب الاعفاء غير موجود ويترتب حينئذ على صندوق المصرف ان يؤدي ضريبة الاراضي للخرانة المالية لذلك تقرر بالاجماع ابلاغ مدير المصرف الزراعي ان لا شيء في القانون الآنف ذكره يبرر العمل بالرأي الذي اقرته مجلس ادارة المصرف الموفا اليه وعرض هذا القرار على رئاسة الوزراء الجلية لاجراء مقتضى لانهاده .

٣٠-١١-١٩٣٦

رئيس الديوان الخاص

وزير المالية

ابراهيم

المستشار القضائي

شاميون

مدير الخزينة

شكري شمشاعه

رئيس محكمة الاستئناف

توفيق

سكرتير رئاسة الوزراء

سمير الرفاعي

هكذا من الأصل

« قرار رقم ٦٦ »

اجتمع الديوان الخاص بتاريخ ٢٣-١١-١٩٣٦ واطلع على كتاب نخامة رئيس الوزراء رقم رو-٢٥-٨-٨-٨٩٣٣ تاريخ ٢١-١١-٣٦ المتضمن مع المراسلات المرفقة به طلب تفسير ما اذا كان الدقيق المعروف باسم (كورن فلور) يعتبر دقيقاً اجنبياً بالمعنى المقصود في (قانون ضريبة البلديات عن الدقيق الاجنبي لسنة ١٩٣٠) وثابها للضريبة المفروضة بموجب القانون المذكور ام لا .

ولدى مراجعة القانون المشار اليه وجد ان المادة الثانية منه تنص على ان عبارة «الدقيق الاجنبي» تعني الحنطة والدقيق الذي يرد من خارج شرق الاردن .

يرى الديوان الخاص بالنسبة الى نص المادة المذكورة والى كون عبارة «الدقيق الاجنبي» تشمل الحنطة ايضا ان الغرض الاساسي من وضع القانون الاتف ذكره هو حماية محاصيل الحبوب المحلية من المضاربة التجارية مع ما يستورد من خارج شرق الاردن من الحنطة والدقيق الاجنبي يؤيد هذا الرأي ان المادة الثالثة من القانون المشار اليه قد عينت ضريبة خمسة ملات من كل كيلو جرام من الدقيق الاجنبي المستورد علاوة على اية ضريبة اخرى تستوفى للحكومة او البلديات عن الدقيق المذكور وان ضريبة كهذه تعتبر فاحشة بلا ريب لو لم يكن قصد الشارع حماية المصنوع المحلي كما تقدم بيانه .

فبالنسبة الى وجهة النظر هذه يرى الديوان الخاص انه طالما كان غرض واضع القانون حماية محاصيل الحبوب المحلية من المضاربة الاجنبية فان هذه الحماية انما يفرض فيها ان تنحصر بالدقيق الذي يصنع منه الخبز اعتيادياً وبالحنطة التي عينها القانون بصورة خاصة على اعتبار ان دقيقها هو النوع الرئيسي للخبز الذي اعتاد الناس ان يأكلوه .

وليس من المعقول اذن بالنسبة لقصد الشارع المفسر على الوجه المار ذكره ان تتناول عبارة «الدقيق الاجنبي» اي نوع من الدقيق الذي لا يستعمل للخبز .

وبناء على ما ذكر وبالنظر الى ان الدقيق المعروف باسم (كورن فلور) لا يستعمل للخبز بصورة اعتيادية يقرر الديوان الخاص باجماع الرأي ان دقيق (كورن فلور) ليس مشمولاً باحكام (قانون ضريبة البلديات عن الدقيق الاجنبي لسنة ١٩٣٠) وعرض هذا القرار على نخامة رئيس الوزراء ليأمر بالإبلاغ لمن يجب للعمل بتنفيذه .

١٩٣٦-١٢-٣

رئيس الديوان الخاص

سكرتير رئاسة الوزراء . رئيس محكمة الاستئناف . مدير الخزينة . المستشار القضائي . وزير المالية .
سهر الرفاعي . توفيق . شكرى شمشاه . شامبيون . ابراهيم

هكذا من الاجل

مقررات المجلس التنفيذي

(تتويج عمان بالكهرباء)

قرر المجلس التنفيذي في جلسته للتعقد بتاريخ ٢٩-١١-١٩٣٦ تعديل التعريفة المبينة في المادة التاسعة من قراره رقم ١٧٦ تاريخ ٨-٤-١٩٣٦ المنشور في الصفحتين ١٧٠ و ١٧١ من العدد ٥٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢ ايار سنة ١٩٣٦ وجعل الحد الاعلى لسعر الكيلووات من القوة الكهربائية التي تعطى للمشتركين (٢٠) ملا منها بلغت كمية الاستهلاك وان تعتبر هذه التعريفة معدولا بها من تاريخ ١-١٢-١٩٣٦

بلاغات الرئاسة الجليلة

بلاغ

(بشأن تسهيلات السفر بين شرق الاردن)

والملكة العربية السعودية

- ١ - بناء على الاتفاق المتبادل الذي تم بين حكومة شرق الاردن والحكومة العربية السعودية وافقت الحكومة المشار اليها على ان يعفى من رسوم التأشير الرعايا الاردنيون من التجار او اتباع التجار الذين يسافرون برا من شرق الاردن الى اراضي المملكة العربية السعودية من اجل التجارة مقابل تسهيلات مماثلة تمنحها حكومة سمو الامير المعظم للتجار واتباعهم من رعايا المملكة العربية السعودية عندما يدخلون برا الى اراضي امانة شرق الاردن بقصد التجارة .
- ٢ - على كل شخص يدخل في الصنف التابع للتسهيلات المذكورة ان يكون حاملا شهادة هوية تثبت انه تاجر او تابع لتاجر . وتصدر شهادات الهوية من احد المراجع الآتية :
قائد منطقة البادية . متصرف لواء معان . قائد درك العقبة .
- ٣ - على كل شخص يدخل في الصنف التابع للتسهيلات الآتية ذكرها ان يكون حاملا جواز سفر اردني زيادة على شهادة الهوية المشار اليها في الفقرة الثانية اعلاه ولا تعطى شهادة الهوية للشخص للذكر ما لم يكن لديه جواز سفر .
- ٤ - ان التسهيلات المبثوث عنها مخصصة بالتجار واتباعهم فقط ولا تتناول الاشخاص الذين يسافرون الى بلاد المملكة العربية السعودية لاداء فريضة الحج .

رئيس الوزراء

ابراهيم

١٩٣٦-١٢-٥

هكذا من الأهل

الموظفون

- أ- صدرت الارادة السنية بالمرافقة على ما يلي :
- ١- تعيين مسر اول جاردنر لوظيفة المستشار القضائي لحكومة شرق الاردن بصفة لمدة سنتين
 - ٢- نقل السيد عبد الكريم الحديدي الناصي في محكمة عمان البدائية مدعيا عاما لعمان براتبه الحالي
 - ٣- نقل ضياء الدين بك زعير رئيس محكمة اربد البدائية عضواً في محكمة عمان البدائية براتبه الحالي
- ب- وافق نخامة رئيس الوزراء على ما يلي :
- ١- تعيين السيد حمد المطوي كاتباً في دائرة النافعة من الدرجة العاشرة اعتباراً من تاريخ ١٢-١٢-١٩٣٦
 - ٢- نقل مدقق الحسابات السيد محمد عبد المهدى الى وزارة المالية ونقل السيد حسين الرقايعي للموظف في وزارة المالية الى دائرة تدقيق الحسابات كل بدرجة وراتبه الحاليين اعتباراً من ١-١-١٩٣٧
- ج- يعلن نخامة رئيس الوزراء ان وكالة المستشار المالي مسر شاميون في وظيفة المستشار القضائي قد انتهت بتاريخ ٤-١٢-١٩٣٦

الاعلانات

اعلان

المعاهدة الدولية للمواصلات السلوكية

يعلن للعالم بان الامر السامي التعلق باشتراك حكومة شرق الاردن في المعاهدة الدولية للمواصلات السلوكية الموقعة في مدريد بتاريخ ٩-١٢-١٩٣٢ والنشور بآخر الصحيفة (٦٩) من العدد (٥١٥) من الجريدة الرسمية بملف الاعلان المنشور في الصحيفة (٢٩٩) من العدد (٣٩١) من الجريدة الرسمية ويقوم مقامه رئيس الوزراء

١٩٣٦-١٢-٨

ابراهيم

اعلان

صادر بموجب المادة الثانية من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣

صدرت الارادة السنية بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي رقم ٥٠٣ تاريخ ٢٩-١١-١٩٣٦ المتضمن تطبيق احكام قانون تنظيم المدن على البقعة الواقعة على رأس النسل المشرف على مدرسة الصناعة والمجلس التشريعي والتي اختيرت لاقامة مستشفى الحكومة عليها بحسب ما هي مبنية جدودها على الخطوط المخطط خصيصاً لهذه الغاية

رئيس الوزراء

ابراهيم

١٩٣٦-١٢-٨

هكذا من الأهل

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية كامل الدار الكائنة بمدينة عمان ملك السيدة شريفه بنت الحاج عبده ابو قوره كغيلة السيد طاهر الجقه الديون الى سكرتير قروض الزوال فن يرغب الشراء فليراجع مامور تسجيل عمان خلال (٤٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالمزاد العلني كامل قطعة الارض السقي رقم ١٥ الكائنة في حوض تلون التمدان رقم ٧ من اراضي غور ابى عبيده - دير علا المسجلة باسماء محمد وحسن ولدي سليمان ومحمد الصالح من عشيرة الضميدات الموضوعة تامينا للدين فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل السلط خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالمزاد العلني كامل قطعة الارض السقي رقم ٢ الكائنة في حوض الحيط الغربي رقم ٥ من اراضي غور ابى عبيده - الطوال المسجلة باسم حمود بن حمد ابو اشتوي الموضوعة تامينا للدين فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل السلط خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالمزاد العلني كامل قطعة الارض المشجرة بكرم عنب الكائنة في موقع وادي ام جوزة من اراضي ام جوزة المسجلة باسم عبدالله العبد المحمد الرامنة الموضوعة تامينا للدين فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل السلط خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية حصتان من ثلاث حصص من حوض المنسوب ومن اراضي قرية عنييه المسجلة باسم المديون الشيخ محمد الكايد اخو الرشيد الموضوعة تامينا للدين وقد رست المزايدة على الطالب الاخير ب (٢٠٠) جنيها واعطي قرار الاخالة الاولى فن يرغب الفهم ثلاثة بالفاية على مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (١٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية ثمانية عشر قيراطا من (٥٩) حصة من الاحواض الخمسة الشمالية كسارة

هكذا من الاصل

موسى ، اسير ، الجنوبية ، اسير ، الشمالية ، الخلاوي ، البركة ، السجائل ، ابو الرحي وثمانية عشر قيراطاً من
(٥٧) حصة من حوض الحصبة الجنوبية وثمانية عشر قيراطاً من (٥٦) حصة و (١٢) قيراطاً من حوض ام زبتونه
المسجلة باسم المديونين سلامه محمد الرشيد وحمدان الحسين العلي والموضوعة تأمينا للدين
فن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية كامل الدار الواقعة ضمن قسمة جرش المسجلة باسم المديون عبد الوهاب بن
احمد الطيب والموضوعة تأمينا للدين فن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (٣٠) يوماً من
تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية كامل الدار الواقعة ضمن قسمة جرش المسجلة باسم المديون احمد بن عبد
المجيد كلباته والموضوعة تأمينا للدين فن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (٣٠) يوماً من
تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية كامل الدار الواقعة ضمن قسمة جرش المسجلة باسم المديون ابراهيم صفر
والموضوعة تأمينا للدين فن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر
هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية حصة واحدة من ثمانية عشر حصة وسبعة عشر قيراطاً من حوض وسية تلاح
القرية ومن اراضي قرية قفقنا المسجلة باسم المديون الشيخ محمد العيطان والموضوعة تأمينا للدين
فن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل جرش خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل مادبا

مطروح للبيع بالمزايدة العلنية (١٢) حصة من اصل (٢٤) حصة من كامل قطعة الارض السليخ الكائنة
بموقع ابحال القطارة المسجلة باسم رجا وفاضل ولدى احمد الساطلة والموضوعة تأمينا للدين فن يرغب الشراء
عليه مراجعة دائرة تسجيل مادبا خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان

بده ابو
سجل

رقم ٧
شيرة
تاريخ

من
يرغب

جوزة
البراجم

بده عنيه
الطالب
تسجيل

اكارة

هكذا من الأهل

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالمزاد العلني خمسة عشر سهما من اثنين وثلاثين سهما من قطعتي الارض السليخ الكائنتين الاولى في موقع ام حجر والثانية في موقع ام لطيفة من اراضي قرية سويها المسجلات باسماء محمد واحمد وعمود ومصطفى وعبد الكريم اولاد صالح بن عثمان ابوسليم والمفروقات وفاة فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل السلط خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

المتجنسون بالجنسية الاردنية

ينشر فيما يلي جدول باسماء الاشخاص الذين منحوا الجنسية الاردنية بالتجنس بمقتضى المادة السابعة من قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٢٨ من تاريخ ١٧-٧-١٩٣٦

الاسم	محل الولادة	التابعة	محل الاقامة
حسن بن محمد النحاس	دمشق	سوري	عمان
فؤاد محمد ابو العوف	نابلس	عثماني	السلط
محمد بن عبدالله الصايغ	عمان	عثماني	عمان
محمد علي بن عمر المغربي	طرابلس الغرب	طرابلسي	عمان
خالد علي غزاله	دمشق	سوري	عمان

تصحيح اخطاء مطبعية

- ٤- جاء في السطر الثاني من المادة الثانية من (قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٦) المنشور في الصحيفة ٤٠٧ من العدد ٥٤٢ من الجريدة الرسمية جملة (ذلك الاجرة او تلك الرسم) خطأ والصواب (تلك الاجرة او ذلك الرسم)
- ٥- جاء في قائمة الاسماء المنشورة في العدد « ٥٤١ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦-١١-١٩٣٦ كلمة « الرشادية EL-RESGADIYE » خطأ وصوابها « الرشادية EL-RESHADIYE »
- ٦- درجت جملة « واطول حد عن ١٠ سنتيمترا » في آخر الفقرة الاولى تحت عمود « حدد الاقيسة » من جدول الاجور الملحق بنظام تعديل نظام اجور البريد لسنة ١٩٣٦ المنشور في الصحيفة ٤١١ من العدد ٥٤٢ من الجريدة الرسمية خطأ وصوابها « واطول حد عن ١٠ سنتيمترا »

هكذا من الأصل

تقارير الصحة الاسبوعية

التقرير الاسبوعي عن الامراض الوبائية والحجر الصحي
للاسبوع المنتهي في ٢٨-١١-١٩٣٦

- ١- الامراض الوبائية
لم تحصل خلال الاسبوع اصابات ما بالطاعون ، الحمى الصفراوية ، الكوليرا ، الجدرى ، التيفوس ، التهاب السحايا الدماغى الشوكى ، الحمى الراجعة .
٢- الحجر الصحى « الكرتينا » -
لا تزال المراقبة الطبية ضد الكوليرا على القادمين من بومباي بطريق الجو جارية
مديرية الصحة

للاسبوع المنتهي في ٥-١٢-١٩٣٦

- ١- الامراض السارية
حصل خلال هذا الاسبوع اصابة واحدة بالحمى الراجعة في قضاء ماديا ، ولم تحصل اصابات ما بالطاعون ، الحمى الصفراوية ، الكوليرا ، الجدرى ، التيفوس ، التهاب السحايا الدماغى الشوكى الحجر الصحى - الكرتينا -
لا تزال المراقبة الطبية ضد الكوليرا على القادمين من بومباي بطريق الجو جارية .
مديرية الصحة

كائن
رمحود
دائرة

بنة من

(١٩)

(سم)

١٩٣٦

« ٤ »

٤١١

هكذا من الأجل